نظرية المجال العام والتنمر السياسي

إعداد

أسماء صلاح الدين طه

باحثة دكتوراه بقسم الاجتماع – كلية الآداب, جامعة بني سويف

إشراف

الدكتور/ أحمد محمد عبد الغنى
أستاذ الاجتماع السياسي المساعد
كلية الآداب – جامعة بنى سويف

الدكتورة/ ايمان علي علي
أستاذ الانثربولوجيا الثقافية المساعد
كلية الآداب – جامعة بنى سويف

المستخلص:

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على تفسير نظرية المجال العام للتنمر السياسي، من خلال رصد القضايا الأساسية لهذه النظرية, بالاضافة إلى موقفها من الاتجاهات النظرية مثل:- نظرية الحرمان النسبي، نظرية المجال العام، نظرية مجتمع المخاطر، نظرية رأس المال الاجتماعي، وأخيراً الاستنتاجات، أسفرت الدراسة أن نظرية المجال العام من بين النظريات الأنسب في دراسة الموضوع لما تتميز به من مزايا تتمثل في منح وسائل التواصل فرصة إبداء الرأي مع تقرير الحساب للمتنمرين, تخلق مساحة للشباب للتفاعل السياسي والمشاركة وتصحيح الأراء عن الأخر,المساواة وعدم التمييز فالمجال العام يقوم على تكوين علاقات اجتماعية بين الافراد المختلفين.

الكلمات المفتاحية: **نظرية المجال العام, التنمر السياسي, مواقع التواصل الاجتماعي.**

Abstract:

The current study aims to identify the interpretation of the public sphere theory of political bullying, by monitoring the basic issues of this theory, in addition to its position on theoretical trends such as: - relative deprivation theory, public sphere theory, risk society theory, social capital theory, and finally the conclusions, The study concluded that the theory of the public sphere is among the most appropriate theories in studying the subject because of its advantages, which include giving the means of communication the opportunity to express an opinion and report the account of the bullies, It creates a space for young people for political interaction, participation, correcting opinions about others, equality and non-discrimination. The public sphere is based on forming relationshipsn Social between different individuals.

Keywords: public sphere theory, political bullying, social networking sites .

مقدمة :-

أصبحت ظاهرة التنمر بشكل عام والتنمر الإلكتروني بشكل خاص في تزايد مستمر رغم التوعية بمخاطر هذه الظاهرة والتصدي لها في معظم المجتمعات، وتزداد وتيرة وسرعة تلك الظاهرة في ظل ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من أدوات تساعد المستخدم في الوقوع في عملية التنمر سواء فاعلاً أو ضحية، فأصبح التنمر أداة يستخدمها الأفراد للفت الانتباه والأنظار أو لتحقيق انتصارات وهمية وشعبية زائفة في الوسط السياسي وعبر منصات التواصل الاجتماعي، ولعل المتابع للأبحاث النظرية لا يجد مساحة للتنظير حول ظاهرة سوف تأخذ أبعاد وتفاعلات في المستقبل، لذا تحاول الدراسة تقديم رؤية نظرية عن بنية التنمر في بيئة شبكات التواصل الاجتماعي تتمثل في:- نظرية الحرمان النسبي، نظرية المجال العام، نظرية مجتمع المخاطر، نظرية رأس المال الاجتماعي، ثم نحدد الإطار الموجه للدراسة، ويتم تناول إسهامات هذه النظريات كالآتي:-

أولا: – مشكلة الدراسة

ثانيا: – أهمية الدراسة

ثالثا: – أهداف الدراسة وتساؤلاتها

رابعا: – النظريات المفسرة لظاهرة التنمر السياسي

خامسا: – الإطار الاستنتاجي للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

يعد التنمر السياسي من الجرائم المستحدثة على المجتمع، ومع التطور السريع للتكنولوجيا وزيادة أعداد مستخدمي الانترنت, وفي ظل الانفتاح المعرفي شهد العالم تنامي في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي, وتعد فئة الشباب الجامعي من الفئات الأكثر استخداماً للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وبسبب ما تتيحه من

الحرية والاستخدامات المختلفة, ونظراً لعدم وجود رقابة صاروا عرضة لكثير من المخاطر الناتجة عن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيصبحون أهدافاً سهلة للتأثير عليهم والتحقير من قدراتهم والتشهير بهم, فأصبح من الضروري الحماية من الجرائم الإلكترونية من خلال تعزيز قيم المواطنة الرقمية للشباب، وتتحدد مشكلة الدراسة في عرض الاتجاهات النظرية المتمثلة في: نظرية الحرمان النسبي، نظرية المجال العام، نظرية مجتمع المخاطر، نظرية رأس المال الاجتماعي حول تفسير ظاهرة التنمر السياسي، وعرض ما ورد في هذه الاتجاهات، لذا أتت هذه الدراسة لتوضح رؤية كل نظرية.

ثانيا: - أهمية الدراسة

- المساهمة في إبراز أهم القضايا النظرية المفسرة لظاهرة التنمر السياسي.
- الخروج بمجموعة من النتائج حول قضايا ومشكلات الاستخدام السيء لوسائل التواصل.
- توضيح أن نظرية المجال العام من أقرب النظريات لدراسة ظاهرة التنمر السياسي من الناحية النظرية والتطبيقية.

استخراج بعض الفرضيات والقضايا المستنبطة لتفسير الحالة الراهن عن موضوع البحث وغيره من الموضوعات مثل المشاركة السياسية للشباب والمواطنة.

ثالثا: - أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف الدراسة الراهنة إلى تسليط الضوء على الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التنمر السياسي في المجتمع، ومدى إسهام كل نظرية، والاستفادة من تلك الاتجاهات النظرية في البحوث الأخرى، وتتبلور أهداف الدراسة كالآتي: –

1) ما موقف نظرية المجال العام من ظاهرة التنمر السياسي؟

2) ما هي الاتجاهات النظرية في دراسة التنمر؟

3) كيف يمكن الاستفادة من هذه الاتجاهات في تفسير ظاهرة التنمر؟

رابعا: - النظريات المفسرة للتنمر السياسي

1: نظرية الحرمان النسبي

تنتمي نظرية الحرمان النسبي إلى مجموعة النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة لتكوين وتطور الحركات الاجتماعية والسياسية واسعة التأثير، يطلق على هذه النظريات اسم النظريات الناهضة Rising expectation حيث تدور تفسيراتها حول توقعات الناس وتطلعاتهم للمستقبل إذ كل فرد له مجموعة من الحاجات الأساسية متوقعة يعتقد أنه يجب الإيفاء بها، إلا أن هناك فرق دائم بين ما هو متوقع الإيفاء به وما يتم الإيفاء به حقيقة (قاسم، 2019، ص146).

يعد تيد روبرت جير (1936–2017) المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي، قام في كتابه "لماذا يتمرد البشر" بحشد كثير من الفرضيات التي تدور حول نشأة وتكوين العنف السياسي والتنبؤ به، ووصل إلى تركيب هذه الفرضيات والربط بينها، ليوضح كيف أن كل النظريات المفسرة للعنف السياسي بما يتضمنه من أشكال مختلفة، من احتجاج ومظاهرات حتى ممارسة التنمر السياسي الذي يبدأ عندما يشعر الفرد بالحرمان في حياته الاجتماعية والسيكولوجية، ثم يشعر أن الوضع ملائم لاستخدام العنف السياسي، أي قد يكون هناك نتائج إيجابية في حالة التمرد والعصيان، لأن الأمل في وضع أفضل هو من يحرك الافراد(زين الدين، 2017، ص169) .

ويعرف تيد الحرمان النسبي بأنه "حدوث تناقض بين توقعات القيمة والقدرات، فتوقعات القيمة هي اعتقاد الناس حول ظروف الحياة التي يستحقونها، أما قيمة القدرات هي الظروف التي يعتقدون أنهم قادرون على تحقيقها في ضوء ظروفهم الحياتية، في حين عرفها Faye Crosby بأنه افتقاد الفرد إلى شيء ما ولا يعني ذلك حرماناً اقتصادياً (أسامة، 2020، ص 196).

معادلة عن التنمر: –

التنمر السياسي = التوقعات الاجتماعية للمواطن – مستوي الإشباع الفعلي

ويعد الحرمان النسبي هو التفاوت بين ما يعتقد الناس أنهم يستحقونه وما يستطيعون الحصول عليه بالفعل، وبناء على هذا التعريف يرى تيد أن إمكانية العنف الجماعي تتنوع بشدة وفق حدة ومدى الحرمان النسبي بين أعضاء المجموعة بحسب التوصيف التالي:

– كلما زادت فجوة الحرمان النسبي، كان التفاوت بين التوقعات وبين إمكانية الإشباع شاسعا، كلما كان التنمر والسخط أكبر، كانت قيمة القيم المتأثرة أكبر، كلما قلت قدرات الإشباع كان التنمر أكبر، كلما طالت فترة كبت الغضب زادت حدة رد الفعل، وزاد عدد السبل البديلة لإشباع توقعاتنا فإن الإحساس بالسخط يؤجل (عبد الله، ياسين، 2021، ص147).

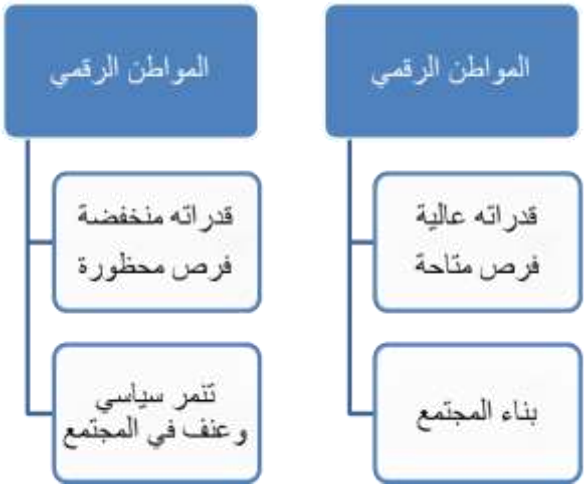

الشكل رقم (1) يوضح الإطار التصوري لنظرية الحرمان النسبي

المصدر: – إعداد الباحثة

من هنا ينظر هذا المدخل أن التنمر السياسي يحدث عندما يدرك الأفراد وجود مساحة كبيرة بين قدراتهم ومؤهلاتهم من جهة، وما يتصورون أنهم يستحقونه

نتيجة لتلك المقومات من جهة أخرى، حيث يري تيد أن العامل الرئيسي للتنمر هو المعنى الذاتي في الحرمان ففي الحياة السياسية والاجتماعية قد يُقدر المواطن أشياء كثيرة مثل الحرية والمساواة والأمن والسلطة، وعندما يصبح المجتمع غير قادر على تحقيق قيم ومحاور المواطنة وتعزيزها يشعر بالحرمان وعدم الرضا مما يحفزه علي اتخاذ تدابير لإزالة مصدر شعوره بالإحباط من خلال التنمر والتمرد، من هنا يفترض تيد أن من أهم العوامل المؤدية للتنمر هو فقدان قيمة واحترام المواطن لذاته بشكل كامل، الغلاء والظروف الاقتصادية في المجتمع، من خلال ذلك أوضح أن الحرمان النسبي يدفع الفرد لاختيار ممارسة معينة ويؤدى إلى إحجام الفرد عن ممارسات المواطنة وبالتالي يصبح لا يعرف ما هو مناسب، ويجعل الفرد يختار مساراً معينا للعمل يتوسط بين المتغيرات المتاحة له، وهذه المسارات قد تكون موجهة أما نحو الذات أو المجتمع، وقد تكون بناءة أو مدمرة، وهنا نسعي لمعرفة ظاهرة التنمر السياسي في ظل انعكاس التغيرات المترتبة على الحرمان النسبي.

2 : نظرية مجتمع المخاطر

تصنف نظرية مجتمع المخاطر على أنها من النظريات الاجتماعية التي تصنف عملية إنتاج وتنظيم الأزمات والمخاطر التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وقد صاغ المصطلح لأول مرة العالم الالماني أولريش بيك، حيث ركز فيه على الدور الذي تمارسه وسائل الأعلام في عملية نشر المخاطر والأزمات، كما يرى أن المصالح السياسية والأيديولوجية بين الناس في المجتمع الافتراضي تخلق جواً من التنمر السياسي (Jong, 2022, p1).

يعد العالم أولريش بيك (1944–2015) من أشهر علماء الاجتماع الألمان المعاصرين الذين تتعدي نظرياتهم وأطروحاتهم العلمية نطاق دائرة التنظير، حيث تناول بالنقد والتحليل ظواهر اجتماعية وسياسية معاصرة، ونشر العديد من المؤلفات والدراسات الاجتماعية التي تمحورت حول العولمة والحداثة والتحولات الاجتماعية

والتطور التكنولوجي وآثارها على المجتمع الانساني، وحاول في معظم نظرياته أن يبحث عن الجانب الأخلاقي للعولمة والحداثة في كتابه الشهير مجتمع المخاطر (1986) نحو حداثة جديدة (الدوس، 2023، ص 302).

حيث يرى أن مجتمع المخاطرة قد ظهر في منتصف القرن العشرين وهو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، يبحث في كيفية إدارة المخاطر والأخطار بالوقاية والعلاج معاً وهو ما أوضحه في كتابه مشيراً إلى مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها وإدارتها، وهو ما أسماه بعقد المخاطرة أي مدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها وهو ما يطلق عليه بالمواطنة الرقمية (محمد، 2018، ص 5).

كما تدور النظرية لدى أولريش بيك حول ثلاث فرضيات أساسية وهي: –

– فرضية العولمة: تشير أن التنمر السياسي الإلكتروني المرتبط بمجتمع المخاطر ناتج عن أخطار الحداثة المتقدمة المتأصلة في نزعة العولمة.

– فرضية الفردانية: أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت متلازمة لاتجاه قوي نحو الفردانية.

– فرضية الصراع: أن التنمر الإلكتروني المحتدم في ظل مجتمع المخاطر يختلف عن تلك في المجتمع الواقعي حيث التحالفات التي يستند إليها الصراع (السيد، 2019، ص20).

لذلك يري أولريش بيك أن مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة قنوات هامة يتشارك فيها الفرد لتبادل المعلومات بشأن المخاطر ذات الصلة، حيث يتفاعل الأفراد من خلال الشبكات الاجتماعية في صفحات شخصية أو مهنية لتحديد حجم المخاطر، كما صارت مواقع التواصل الاجتماعي قنبلة تهدد أعراض الناس وأمنهم

الشخصي والمجتمعي، وأدوات اختراق واستقطاب تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة وتستخدمها في ترويج الشائعات وتضليل عقول الشباب من خلال ما تنشره علي صفحاتها من أخبار كاذبة وهو ما يعرف اليوم بالتنمر السياسي.

من هنا ينظر مجتمع المخاطر للتنمر بأنه نتاج عجز العدالة الاجتماعية, والمصالح السياسية والأيديولوجية فهو شيء من التهديد والخطر المباشر يشمل على سلسلة من التغيرات المترابطة والمصالح السياسية المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات تزايد الإحساس بانعدام الأمن وفقدان قيمة واحترام الآخر، السخرية، انحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، تآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية(حميدي، 2010، ص42)، لذلك قسمت المخاطر الى نوعين هم مخاطر غير مقصودة وهى الآثار الجانبية الإيجابية للتقدم التكنولوجي، ومخاطر مقصودة مثل الأنشطة الإرهابية كالتنمر الإلكتروني(بيك، 2013، ص198).

كما يري بيك أن ظاهرة التنمر السياسي نتاج عجز العدالة الاجتماعية عن توفير الأمن الانساني والحماية المجتمعية للمواطن، حيث يتخذ البعض من مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة لتحقيق الأمن الرقمي والاستقرار، وبذلك فأن مجتمع المخاطر بما يحويه من أنشطة عدائية تمارس من خلاله التنمر السياسي وفقاً لما يحتويه من أبنية سلبية للقوة، بالإضافة إلى ممارسة التنمر من الأفراد يفرض وجودهم الاجتماعي في سياق ثقافة فرعية تتناقض مع ثقافة المجتمع (الحوتي، 2021، ص276).

من هذا المنطلق نرى أن التقدم التكنولوجي واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كسلوك قد يرتبط بميزة تتحقق لنا أو بخطر علينا مواجهته، وتتمثل الميزة في إمكانية الاستفادة من التحولات التكنولوجية عبر صفحات التواصل الاجتماعي،

أما الخطر فيتمثل فيما يمكن أن تحققه تلك الصفحات من تأثير سلبي ينعكس على قيم المجتمع ويجعلها مشوبة بالعيوب والأمر كله منوط باختياراتنا، وليست المخاطرة كارثة بل توقعاً للكارثة، وبذلك تمثل المخاطرة وجوداً ضبابياً محتملاً بشكل ماكر وخبيث ملئ بالإيحاءات والإشارات فهي موجودة وغير موجودة حاضرة وغائبة (رفاعي، 2021، ص 2095).

ينظر هذا المدخل لمواقع التواصل الاجتماعي على أنها نتاج للتطور الصناعي فأصبحنا بين خيارين أولهما مواكبة تلك التحولات والاستفادة منها، والثاني التعرض لمخاطرها المتمثلة في التنمر الإلكتروني، وبالتالي فنحن في أمس الحاجة إلى عقد المخاطر الذي يمكن من خلاله زيادة قدرتنا على مواجهة تحديات تلك التحولات التكنولوجية من خلال تبني مفهوم المواطنة الرقمية الذي يمكننا التعامل بإيجابية مع تلك التحولات والاستفادة من إيجابياتها والبعد عن سلبياتها.

3: نظرية رأس المال الاجتماعي

ترجع جذور نظرية رأس المال الاجتماعي إلى كتاب المفكر الفرنسي إليكس دي توكفيل (1854 – 1805) وخاصة كتابه عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الذى صدر في القرن التاسع عشر حيث أرجع تطور الديمقراطية في الولايات المتحدة إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة، ويعود ذلك أن الترابط الاجتماعي يعد واحداً من أهم قيم رأس المال الاجتماعي، كما أكد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايم (1977 – 1858) على أن فقدان شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بنا تؤدى إلى انهيار القيم والمعايير الأخلاقية وأطلق عليه حالة الآنومى الذى دفع إلى تنامي ظاهرة الانتحار بين الفرنسيين نتيجة الخلل في القيم والمعايير، كما أشار ماركس (1883 – 1818) إلى أهمية الوعي والتنظيم داخل الطبقات الاجتماعية كونه يؤدي إلى تغيير نوعية العلاقات السائدة في

المجتمع، وأن غياب الوعى يؤدى إلى وجود الصراع الطبقي الناتج عن تغيير العلاقات السائدة (Khan, et all, 2018, p6) .

من هنا تكمن الفكرة الأساسية للنظرية فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من قيم اجتماعية وموارد كامنة تؤثر على إنتاجية الأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى الفائدة المجتمعة لمواقع التواصل الاجتماعي وما توفره مزايا تسهل العمل الجماعي، وتشمل الموارد (الثقة، الشبكات، وقواعد المعاملة) لتحقيق هدف مشترك، والتي تربط النسيج والبناء الاجتماعي والقيم التي تعد ثروة قائمة في المجتمع (Motkuri, 2018, p1)، كما تهدف إلى استكشاف طبيعة العلاقات الاجتماعية وتنهض على مجموعة فرضيات تتمثل في: –

– يشكل رأس المال الاجتماعي أحد الآليات الهامة التي تمكن الفرد في تدعيم قدراته على التفاعل والتكيف، ووسيلة للتخلص من معاناته وتحقيق أهدافه.

– يتوقف حجم رأس المال الاجتماعي الذي يحوزه الفرد على قوة التفاعل ودرجة المشاركة وطبيعة النظام الأخلاقي ودرجة الثقة أثناء تفاعله على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى المعايير التي تفرض عليه من التزامات متبادلة.

– تحقق مواقع التواصل الاجتماعي مؤشرات لرأس المال الاجتماعي في بناء علاقات اجتماعية تسهم في زيادة الترابط وارتفاع معدل الرضا عن الحياة وتدفع المواطن للمشاركة السياسية والاجتماعية.

– يؤثر الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والاخلاقية التي تعد المحرك الأساسي لرأس المال بشكل عام مما ينعكس على علاقات الأفراد ويظهر التنمر الإلكتروني في المجتمع (مؤيد، 2016، ص251–252).

في هذا السياق ظهرت عدد من الرؤي النظرية المتباينة وهي: –

– الرؤية الأولى: – تؤكد على دور شبكات الإنترنت في دعم رصيد المواطن من رأس المال الاجتماعي وتأسيس علاقات اجتماعية جديدة.

– الرؤية الثانية: – تدعم فكرة أن الأنترنت يساهم في تآكل رأس المال الاجتماعي حيث تبعد الأفراد عن المجتمع الواقعي وتضعف تواصلهم وذلك من خلال ممارسات معينة عبر الأنترنت يمكن أن تقلل من الثقة في المجتمعات الافتراضية ومنها السلوك العدائي والتنمر الإلكتروني وهو نوع الاتصال العنيف الذي يتجسد في تعليق أو رسالة من شخص ما تكون معبأة بالعنف والتهديد.

– الرؤية الثالثة: – ترى أن العلاقات التي تشكل الشبكات الافتراضية تعد مكملا للعلاقات الواقعية ولا يمكن اعتبارها بديلا لها (أبو دوح، 2017، ص 3187).

بناء على ذلك يرى المدخل أن تأثير التكنولوجيا سلباً أو إيجابياً على رأس المال الاجتماعي يتوقف على الكيفية التي يستخدم بها الأفراد هذه المواقع، فمن الناحية الإيجابية يعزز رأس المال الاجتماعي قيم المواطن باعتبارها الطريق الأساسي في تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية، أما الناحية السلبية أنه يوجد عوامل تعمل على تآكل رأس المال وتساعد على انهياره وتعد بمثابة رأس مال سلبي يؤدى بدوره إلى تقلص الثقة بين الأفراد وزعزعة الاستقرار من خلال نشر صور الكراهية والعنف والتنمر الإلكتروني.

4: نظرية المجال العام

تعد نظرية المجال العام أحد أهم النماذج النظرية السوسيولوجية التي برزت على الساحة خلال العقود الأخيرة من تاريخ النظرية الاجتماعية، ظهرت على يد يورغن هابرماس في كتابه "التحول البنيوي للمجال العام" الذي كتب بالألمانية عام 1962 وترجم إلى الإنجليزية عام 1989، الذي تناول فيه المجال العام على أنه شبكة لتبادل المعلومات ووجهات النظر على نحو يؤدي إلى تشكيل أراء عامة حول الموضوعات المجتمعية (رمضان، 2023، ص 27).

ويعرف هابرماس المجال العام بأنه مجتمع افتراضي ليس من الضروري التواجد في مكان معروف أو مميز، فهو مكون من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كجمهور، ويقومون بوضع وتحديد احتياجات المجتمع مع الدولة، فهو يبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار التي تسعي للتأكيد على الشؤون العامة للدولة وهو شكل مثالي(حسن، 2021، ص17)، يلتزم فيها المواطن الرقمي المنخرط في هذا النقاش باحترام قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، ويدخل في ذلك عدم التحريض على كل ما يخالف القيم والعادات التي يقوم عليها المجتمع كالتحريض على العنف والتنمر.

ومن ثم يمكن تحديد سمات المجال العام فيما يلي: –

– القدرة على الوصول إلى دائرة الاتصال.

– الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة.

– بنية المناقشة.

طرح خطاب مبرر بأدلة إقناعية محددة.

– المساواة وعدم التمييز فالمجال العام يقوم على تكوين علاقات اجتماعية بين الافراد المختلفين (شمس الدين، عبد المجيد، 2016، ص128).

وتقوم نظرية المجال العام على عدة افتراضات تتمثل في: –

– الفرض الأول: إنتاج فضاء اجتماعي جديد يقوم على مبدأ المساواة واحترام حقوق الملكية الفكرية، تتمثل في إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي.

– الفرض الثاني: دور وسائل الاتصال في النقاش الجماعي.

– الفرض الثالث: تنويع الرأي العام المستنير.

– الفرض الرابع: احترام المواطن والإبلاغ عن التنمر(Feton, 2018, p28–34).

وتشير رؤية هابرماس للمجال العام باعتباره:– جزءاً من الحياة الاجتماعية اليومية يتشكل في إطارها الرأي العام، يتكون من أفراد يتشاركون اهتمامات واحتياجات واحدة، مواطنون تجمعهم العقلانية في التفكير ونقاش القضايا العامة، نستنتج من ذلك أن هناك رابط قوي بين كل من المجال العام والرأي العام، فالمجال العام يحث على حرية التعبير والنقاش والحوار، ويؤكد على حق المشاركة في صنع القرار السياسي في المجتمع ويشجع المهمشين على الانخراط في الموضوعات السياسية، ولكن قد يتحول إلى تنمر سياسي لذلك يتطلب شرعية السلطة لتفعيل الديمقراطية ويبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوك والحوار(منصور، 2021، ص1337).

فأصبح المجتمع الافتراضي يؤثر على المجتمع الفعلي ويثير تساؤلات تتعلق بتطوير هويات المواطنين من خلال الفضاء الإلكتروني الذي يربطهم بالمواطنين الأخرين في الثقافات المختلفة، وانعكاساتها على قضايا المواطنة والمشاركة المجتمعية بالسلب أو بالإيجاب مما أضاف أبعاداً سياسية واجتماعية للفضاء الإلكتروني تفوقت على البعد التقني لها، لذلك أكد هابرماس أن صعود الإنترنت أنتج نطاق المشاركة والحوار الديمقراطي وخلق مساحات عامة جديدة تستند على المواطنة والمشاركة الرقمية، حيث لم تعد المشاركة السياسية مقيدة بحدود جغرافية مكانية أو حواجز زمنية بل وظفت التقنيات الرقمية لتيسر عملية المشاركة الرقمية للمواطنين(أحمد، 2024، ص182).

ويتحدد مفهوم المواطنة طبقاً لهابرماس بأنه نوع من السلوك المدني الذي بات يتداوله المواطن العادي الذي يملك الوسائل التكنولوجية لما لها من خصائص تتمثل في: –

– المساواة في الحقوق والواجبات، احترام حقوق الملكية، المشاركة في الفضاء العام.

– ضمان الحريات الأساسية للمواطنين خاصة حرية التعبير والتفكير والنقد.

– تكريس مبدأ السيادة الشعبية والحماية القانونية (شراد، 2018، ص14–15).

الشكل رقم (2) يوضح الإطار التصوري لنظرية المجال العام الافتراضي

المصدر: إعداد الباحثة

حيث هدف هابرماس من استخدام مفهوم المجال العام إلى وصف التغيرات التي شهدتها بعض المجتمعات الأوربية منذ نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع عشر، وأشار إلى تطور المجال العام بعد منتصف القرن العشرين ليتيح نقاش الموضوعات والقضايا المختلفة دون قيود سلطوية، لينتقل بعد ذلك لمشاركة المواطن في مناقشة وطرح الآراء حول القضايا المثارة للنقاش مجتمعياً عبر وسائل التواصل المختلفة مما يعزز مشاركة المواطنين كجمهور في النقاش العام، إلا أن المجال العام الافتراضي أحدث ساحة للنقاش تتيح للفئات المهمشة والمستبعدة المشاركة في النقاش العام فظهرت سلبياته تمثلت في تخطي النسق القومي والحدود الوطنية بالإضافة إلى ظاهرة جديدة وهى قادة الرأي الجدد ونخبة جديدة بعضها معلوم الهوية وبعضها مجهول يختبئ وراء أسماء مستعارة وهم عبارة عن أفراد مهمشين في

الأعلام التقليدي لم يجدوا مكاناً في الفضاءات الواقعية فكانت مواقع التواصل الاجتماعي فضاءهم البديل فظهر ما يعرف بالتسلط الالكتروني (Fuchs, 2017, p18)

فأصبح التنمر السياسي الإلكتروني أحد أدوات الحرب الحديثة التي تندرج ضمن ما يسمي بالجيل الرابع من الحروب، والذى يعد فيه الإشاعة والتشهير أحدى الأساليب المهمة في بلوغ أهداف هذه الحروب، وعلى الرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون أداة للتواصل الاجتماعي بين الأفراد، وأنها وسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة، فأنها في الوقت نفسه من الممكن أن تكون أداة خطيرة تهدد الأمن القومي علاوة على خطورتها في نشر الشائعات والحرب النفسية، وأداة قوية من أدوات حروب الجيل الرابع، وعلى الرغم من أن التنمر لا يعد من الظواهر الحديثة في العالم كونه ملازم لتطور المجتمعات على مر العصور، فأنه في الوقت الراهن بات من أخطر الأسلحة التي تهدد المجتمعات في قيمها ورموزها(فتحي، 2019، ص2051).

ينظر هذا المدخل إلى مواقع التواصل الاجتماعي بأنه مجال عمومي افتراضي يستقطب المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، بعيداً عن كل أشكال التطبيق القانوني الممارس على باقي وسائل الأعلام التقليدية حيث يلتزم فيه المواطن الرقمي باحترام قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وبالرغم من إيجابية هذه المواقع في صناعة وتداول الأحداث إلا أن بعضها تحول إلى فضاءات رقمية للجرائم الإلكترونية نتيجة عدم التزام فئة من المستخدمين بالمسئولية الاجتماعية والانضباط الأخلاقي في التعبير عن أفكارهم، وبفعل ذلك تحول الحوار والنقاش إلى صراعات طائفية وتطور الأمر إلي الإشادة بالأعمال الإرهابية كالتنمر السياسي الإلكتروني، فأصبح تعزيز ممارسة المواطنة الرقمية من الضرورات الملحة لتفعيل

قدرات المواطنين في التواصل العام، والتمييز بين إيجابيات وسلبيات استخدام هذه التقنيات التكنولوجية.

خامسا: -الإطار الاستنتاجي للدراسة:

توضح الباحثة رؤية كل نظرية حول ظاهرة التنمر السياسي، وكيفية الاستفادة مما سبق في توضيح هذه الظاهرة كالآتي: –

فقد أجمعت نظرية الحرمان النسبي أن التنمر السياسي يحدث عندما يدرك الأفراد وجود مساحة كبيرة بين قدراتهم ومؤهلاتهم من جهة، وما يتصورون أنهم يستحقونه نتيجة لتلك المقومات من جهة أخرى، حيث يري تيد أن العامل الرئيسي للتنمر هو المعني الذاتي في الحرمان ففي الحياة السياسية والاجتماعية قد يُقدر المواطن أشياء كثيرة مثل الحرية والمساواة والأمن والسلطة، وعندما يصبح المجتمع غير قادر على تحقيق محاور وقيم الفرد وتعزيزها يشعر بالحرمان وعدم الرضا مما يحفزه علي اتخاذ تدابير لإزالة مصدر شعوره بالإحباط من خلال التنمر والتمرد، من هنا يفترض تيد أن من أهم العوامل المؤدية للتنمر هو فقدان قيمة واحترام المواطن لذاته بشكل كامل، الغلاء والظروف الاقتصادية في المجتمع، من خلال ذلك أوضح أن الحرمان النسبي يدفع الفرد لاختيار ممارسة معينة ويؤدى إلى إحجام الفرد عن ممارسات المواطنة وبالتالي يصبح لا يعرف ما هو مناسب، يجعل الفرد يختار مساراً معينا للعمل يتوسط بين المتغيرات المتاحة له، وهذه المسارات قد تكون موجهة أما نحو الذات أو المجتمع، وقد تكون بناءة أو مدمرة وهنا نسعي لمعرفة التنمر السياسي في ظل انعكاس التغيرات المترتبة على الحرمان النسبي.

في حين ترى نظرية مجتمع المخاطر مواقع التواصل الاجتماعي أنها نتاج للتطور الصناعي فأصبحنا بين خيارين أولهما مواكبة تلك التحولات والاستفادة منها، والثاني التعرض لمخاطرها المتمثلة في التنمر الإلكتروني، وبالتالي فنحن في أمس

الحاجة إلى عقد المخاطر الذي يمكن من خلاله زيادة قدرتنا على مواجهة تحديات تلك التحولات التكنولوجية والاستفادة من إيجابياتها والبعد عن سلبياتها.

أكدت أيضا نظرية رأس المال الاجتماعي أن تأثير التكنولوجيا سلباً أو إيجابياً على رأس المال الاجتماعي يتوقف على الكيفية التي يستخدم بها الأفراد هذه المواقع، فمن الناحية الإيجابية يعزز رأس المال الاجتماعي قيم المواطن باعتبارها الطريق الأساسي في تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية، أما الناحية السلبية أنه يوجد عوامل تعمل على تآكل رأس المال وتساعد على انهياره وتعد بمثابة رأس مال سلبي يؤدى بدوره إلى تقلص الثقة بين الأفراد وزعزعة الاستقرار من خلال نشر صور الكراهية والعنف والتنمر الإلكتروني.

بينما نظر هابرماس في نظرية المجال العام إلى مواقع التواصل الاجتماعي بأنه مجال عمومي افتراضي يستقطب المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، بعيداً عن كل أشكال التطبيق القانوني الممارس على باقي وسائل الأعلام التقليدية حيث يلتزم فيه المواطن الرقمي باحترام قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وبالرغم من إيجابية هذه المواقع في صناعة وتداول الأحداث إلا أن بعضها تحول إلى فضاءات رقمية للجرائم الإلكترونية نتيجة عدم التزام فئة من المستخدمين بالمسئولية الاجتماعية والانضباط الأخلاقي في التعبير عن أفكارهم، وبفعل ذلك تحول الحوار والنقاش إلى صراعات طائفية وتطور الأمر إلي الإشادة بالأعمال الإرهابية كالتنمر السياسي الإلكتروني، فأصبح تعزيز ممارسة المواطنة الرقمية من الضرورات الملحة لتفعيل قدرات المواطنين في الأصل العام، والتمييز بين إيجابيات وسلبيات استخدام هذه التقنيات التكنولوجية.

في ضوء ذلك ترى الباحثة أن نظرية المجال العام من بين تلك النظريات هي الأنسب في دراسة ظاهرة التنمر السياسي, والتي تركز على الاستخدامات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، فمستخدمي تلك الوسائل ينظرون إليها بوصفها مكان

يهربون إليه من ضغط الحياة الواقعية، وما تمارسه من تحكم في أسلوب حياتهم الشخصية، ومن ثم فإن اتجاههم نحو هذا العالم أو المجال العام الافتراضي هو محاولة منهم لكسر الحواجز الرسمية والخصوصية والقيود المفروضة عليهم في عالم الواقع، بالأضافة إلي المزايا التى تمنحها وسائل التواصل من فرصة إبداء الرأي مع تقرير الحساب للمتنمرين, خلق مساحة للشباب للتفاعل السياسي والمشاركة وتصحيح الأراء عن الأخر,المساواة وعدم التمييز فالمجال العام يقوم على تكوين علاقات اجتماعية بين الافراد المختلفين.

المراجع: -

المراجع العربية: –

1. أبو دوح، خالد كاظم، (2016)، "النخب الاجتماعية في مصر: دراسة على ضوء مقولات رأس المال وأشكاله لدى بورديو" الجيزة، دار النخبة للنشر والتوزيع.
2. أبو دوح، خالد كاظم، (2017)، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين رأس المال الاجتماعي لدى المرأة السعودية: دراسة ميدانية على عينة من الطالبات" المؤتمر الدولي الثاني، كلية الآداب، قسم الأعلام، جامعة الملك سعود.
3. أحمد، رويدا أحمد طلب، (2024)، "مفاهيم المشاركة وتطورها من المجال العام التقليدي حتى المجال العام الافتراضي: دراسة في تطور نظرية المجال العام عند هابرماس"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر – كلية الاعلام، مج 96، ع 1، يناير.
4. أحمد، ضاحي حمدان محمد، (2022)، "تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لنشر ثقافة المواطنة الرقمية لتنمية قيم رأس المال الاجتماعي لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية" المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ع 20، مج 1، ديسمبر.
5. أسامة، الشيماء محمد، (2020)، "وباء كورونا بمصر وانعكاسه على المواطنة الرقمية: دراسة تطبيقية على شباب جامعة الإسكندرية"، مجلة الدراسات الانسانية والادبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، مج 23، يونيو.
6. أولريش بيك، (2013)، "مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الامان المفقود" ترجمة علا عادل، هند ابراهيم، بسنت حسن، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

7. حسن، هالة حمدي، (2021)، "رؤية القيادات الصحفية المصرية لظاهرة الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وآليات مكافحتها" مجلة بحوث الاعلام وعلوم الاتصال، ع 10، أبريل– يونيو.

8. حميدي، سامية، (2010)، "آثار ظاهرة الارهاب في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على ضحايا الارهاب في مدينة بسكرة" رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

9. الدوس، خالد محمد، (2023)، "العالم أولريش بيك: مؤسس علم اجتماع المخاطر" موقع الجزيرة، https://www.al-jazirah.com 17 فبراير.

10. رفاعي، صفاء على، (2021)، "المواطنة الرقمية وتغير القيم في المجتمع المصري: دراسة وصفية مطبقة على كلية التربية– جامعة الاسكندرية" مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، مج 13، ع 2، يوليو.

11. رمضان، نورا طلعت اسماعيل، (2023)، "التشهير الإلكتروني ضد المرأة: دراسة ميدانية في ضوء نظرية المجال العام ليورغن هابرماس" جامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، ع 135، مج 34.

12. الحبيب استاتي زين الدين، (2017)، "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة الى تنويع المقاربات التفسيرية" مجلة عمران، مج 22، ع 6.

13. السروجي، طلعت مصفي، (2009)، "رأس المال الاجتماعي" القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية للنشر.

14. السند، حفصة عبد الرحمن، (2016)، "تصور تحقيقي لاستثمار راس المال الاجتماعي كمتغير في تطوير الانشطة الطلابية بجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن" مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان، ع 40، أبريل.

15. السيد، نهى محمد أحمد، (2019)، "سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة: رؤية أولريش بيك" مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، ع 31، جزء الاول.

16. شراد، فوزية، (2018)، "سؤال المواطنة من الانتماء الى الفعالية السياسية" موقع مؤمنون بلا حدود www.mominoun.com، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 9أكتوبر.

17. شمس الدين، فتحي محمد& عبد المجيد، أسماء مسعود، (2016)، "صورة الجماعات الارهابية على مواقع الشبكات الاجتماعية: دراسة حالة لقضية امارة سيناء على موقع تويتر" المجلة العلمية بجامعة 6أكتوبر، مج 3، ع 1.

18. عبد الله، عمرو خيري & ياسين، عمار، (2021)، "المدخل لدراسات السلام وحل النزاعات" جمعية الامل العراقية للنشر والطباعة.

19. فتحي، اسراء أحمد، (2019)، "آليات توظيف حروب الجيل الرابع في مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهات الجمهور المصري نحوها: دراسة تطبيقية على الشائعات" مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، مج 30، ع 119، أكتوبر.

20. الفلاحي، حسين، (2019)، "إشكاليات توظيف الاعلام التقليدي في بيئة الاعلام الجديد" بيروت، دار النهضة العربية للنشر.

21. قاسم، حوراء محمد على، (2016)، "الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج: رؤية نظرية" مجلة الفلسفة، مج 14.

22. محمد، بن عودة، (2018)، "علم اجتماع المخاطر" جامعة الجيلالي بونعامة خميس، كلية العلوم الاجتماعية، ب.د.

23. منصور، راللا أحمد عبد الوهاب، (2021)، "تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في دعم قضايا المواطنة والانتماء لدى الرأي العام" مجلة البحوث الاعلامية، جامعة الازهر، كلية الاعلام، عدد 1، ج 3، أبريل

24. مؤيد، هيثم جودة، (2016)، "ادمان موقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمنظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية لدى الشباب المصري والسعودي" المجلة العلمية لبحوث الصحافة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، مجلد 6، عدد 6، يونية.

25. الحوتي، فتحية السيد، (2021)، "البلطجة النسائية في مصر: آليات القوة ودعائم الممارسة، دراسة ميدانية بمدينة المنصورة"، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، مج 13، ع 1

المراجع الاجنبية: -

1. Feton، N، (2018)، "Fake Democracy the limits of public sphere theory" Ournal of the European institute for communication and culture، vol 15، no 1-2

2. Fuchs، Christian، (2017)، "Social media: Acritical introduction" London، sage 2nd، edition.

3. Gerhards، Jurgen& Schafer، Mike.S، (2012)، "Is the internet a better public sphere?" Comparing old and new media in the USA and Germany، New media& Society، vol 12، no 1 January.

4. Jong، Abbas، (2022)، "World risk society and constructing cosmopolitan realities: A Bourdieusian critique of risk society" Frontiers in sociology، vol 7، April.

5. Khan، Amir ullah et all، (2018)، "Social capital" This report was commissioned by the tata sustainability group، Nehru place، New Delhi، office@aequitas.com

6. Motkuri، Venkatanarayana، (2018)، "Some notes on the concept of social capital: A Review of perspectives، Definitions and measurement" Munich personal Repec archive (MPRA)، India، freelance research consultant at Hyderabad، vol 25، April https://mpra.ub.uni-muenchen.de